أعداء الحياة!!

مصلح صالح المرهبي

.. الأعمال الغادرة والجبانة التي تقترفها العناصر الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة ضد أبطال القوات المسلحة والأمن المرابطين في مواقعهم بمحافظات أبين وشبوة والبيضاء وغيرها من المحافظات، تنم عن الحقد الدفين الذي يكنه هؤلاء القتلة والمجرمون على اليمن وأبنائه الذين أساءوا للدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى التسامح والمحبة والأخوة والاعتدال والوسطية، لا الغلو والتطرف ولا القتل وسفك الدماء ولا الغدر والخيانة ولا التشريد والتدمير التي يمارسها ويسلكها تنظيم القاعدة الإرهابي كتفجير مصنع ٧ أكتوبر في الحصن يوم ٨٢/٣/١١٠٢م وما نجم عن ذلك الفعل الشنيع من ضحايا كثيرة وخسائر مادية جسيمة وتبع ذلك مباشرة في ٨٢/٥/١١٠٢م سقوط زنجبار عاصمة محافظة أبين في أيادي عصابات تنظيم القاعدة الإرهابي وطرد قيادات المحافظة السياسية والمدنية والأمنية وتدمير زنجبار وتهجير أهاليها والقرى المجاورة لها وإسقاط جعار وأصبحت العناصر الإرهابية تسرح وتمرح وتعيث فساداً، الأمر الذي أحدث تدميراً قاتلاً وتشريداً لحوالي مائتي ألف إلى محافظات عدن، لحج، شبوة، حضرموت، البيضاء وقد تطاولت هذه العصابة وتمادت أكثر فأكثر وصار الوضع مأساوياً في أبين بشكل عام..

وأنا متأكد أن المسألة مسألة وقت لكي يقوم الجيش والأمن ومعهما اللجان الشعبية وبكل العزم والإصرار على دحر الشراذم الإرهابية والقضاء عليها وملاحقة فلولها أينما ذهبت وتحقيق الانتصار الكامل على كل الجماعات الإرهابية طال الزمن أم قصر.

ولكي يتم القضاء على عصابات الإرهاب وفلولها وشراذمها وتطهير الوطن من شرورها، فلابد أن يكون للجيش قيادة واحدة وللأمن قيادة واحدة، وللجيش والأمن قيادة واحدة أيضاً، وإنهاء الاستقطابات غير الوطنية والعمل على لملمة الصفوف وتوحيد الجهود لتضطلع القوات المسلحة والأمن بدورها المعهود وتوجيه الضربات الموجعة ضد الإرهابيين والمخربين والخارجين على النظام والقانون وعدم إتاحة الفرصة لتنظيم القاعدة الإرهابي، وذلك بإحداث شرخ وإنقسام في صفوف المؤسسة العسكرية والأمنية البطلة التي تعتبر حزب الوطن الكبير، وليست تابعة لأي طرف من الأطراف الحزبية أو لمجموعة أوفئة مذهبية أو طائفية، كون هذه المؤسسة مسؤوليتها هي حماية اليمن ووحدته وأمنه واستقراره من أي عابث أو مخرب أو إرهابي أو موتور أو حاقد يحاول فقط لمجرد المحاولة الإساءة لهذا البلد وإلحاق الضرر به، وتلقينهم الدروس تلو الدروس جراء ما اقترفته أيدي أولئك القتلة والإرهابيين من جرم وإنزال العقاب الصارم بهم لما قاموا به من أعمال الغدر والخيانة والقتل وقطع الكهرباء باعتبارهم أعداء الحياة ولا تمت أعمالهم وسلوكياتهم إلى الدين الإسلامي الحنيف بصلة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو:- ماذنب الجنود الذين قتلوا وسواء كانوا في أبين أو شبوة أو البيضاء أو عدن أو غيرها من المحافظات من قبل الإرهابيين القتلة وما هو الجرم الذي قام به هؤلاء الجنود فلا ذنب لهم سوى أنهم يقومون بواجبهم الوطني المقدس في حماية مقدرات ومكتسبات هذا البلد والدفاع عنه وبذل أنفسهم وحياتهم رخيصة وتقديم التضحيات الجسام في سبيل أن يعيش الوطن سليماً معافى، مهما كلف ذلك من تضحيات وخسائر في الأرواح والأنفس من أجل تثبيت الأمن والاستقرار في ربوع السعيدة ليعم الخير والصلاح والطمأنينة والرخاء والازدهار والسلم الاجتماعي على كافة أرجاء اليمن من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها.

(4 - 5)

رؤية للإصلاح
إصلاح وهيكلة الجيش والأمن!!

أحمد يحيى الديلمي

خطوات إصلاحية مكملة

□ الحديث عن إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن لا يعني أننا بحاجة إلى سن قوانين وأنظمة ولوائح جديدة، لأنها موجودة، وحالات الشذوذ والانحراف تمثلت في تعامل البشر مع المنظومة الكاملة وكيفية تفسير مضمونها، فلو عُدنا إلى المادة أربعين من الدستور فقط لوجدنا أنها تقدم حلولاً للكثير من الاختلالات، حيث تقول المادة : «يحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأية قوات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعة، ويجب صيانتها عن كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية، وذلك ضماناً لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأمثل، ويحظر الانتماء والنشاط الحزبي فيها وفقاً للقانون».

إلى نفس المضمون ذهبت القوانين واللوائح المنظمة، ومن هذا المنطلق تتضح أهمية التركيز على تصحيح العقيدة القتالية، باعتبارها بوابة الإصلاح الشامل وقاعدة الهيكلة، لأن الانحراف عن الضوابط واختزال المهام الوطنية الاستراتيجية في مهام هامشية اقتضى إغراء القادة والضباط في كل المستويات بمزايا ومكاسب خاصة لضمان الموافقة أو على الأقل التزام الصمت على مفردات الثقافة القتالية الجديدة استناداً إلى معايير ضالة ركزت على مبدأ تغيير القناعات.

ما يثير الدهشة أن الثقافة الوطنية الاستراتيجية تحولت إلى مجرد شعارات للتغطية على الأفعال الهستيرية والرغبات الجنونية والمواقف الانفعالية التي اتسمت بالعنف من أجل العنف لذاته.

في هذا الجانب لا بد من الإشارة إلى الخطوات الإصلاحية المكملة التي تسهل إعادة الهيكلة وتجعل منها ثورة حقيقية في نطاق هذه المؤسسة الوطنية، ومنها :

القضاء على بؤر التمايز

١- إسقاط كل المزايا التي تتفرد بها بعض الوحدات وتحرم منها الأخرى.

٢- اعتبار كل جندي وضابط وصف جندي في القوات المسلحة اليمنية خاضعاً للوائح المنظمة للخدمة العسكرية.

٣- توحيد المزايا والمكاسب والعلاوات وربط أية زيادات بالتموضعات والصعوبة التي تحيط بوجود هذه الوحدة عن بقية وحدات الجيش.

٤- تنظيم منح الترقيات والرتب العسكرية، بحيث تعطى الأولوية لخريجي الكليات العسكرية بحسب الدفع وأزمنة تخرجها، باعتبارها حقوقاً قانونية مكتسبة ومشروعة لا تقبل الانتقاء والتسويف والمماطلة، علماً أن هذه كانت الثغرة الخطيرة التي عمقت الفجوة في أوساط الضباط والصف، وكانت من أهم أسباب الانقسامات وتعدد الولاءات، كون العملية خضعت للمزاج وتحولت إلى وسيلة من وسائل الإخضاع وشراء الضمائر والإلحاق القسري، إذ لنا في هذا الجانب أن نتخيل رد فعل ثلاثة أرباع دفعة من الدفع تمت ترقية الربع منهم فقط، لأنهم أتقنوا الدور وعرفوا من أين تؤكل الكتف، بينما تم استبعاد الآخرين لأنهم تمسكوا بالأنظمة والقوانين وبالولاء المطلق للوطن.

في مثل هذه الحالة يكون الظفر بالمكاسب المادية أو المعنوية عملاً غير مشروع قد يعرض الجندي أو الضابط للمساءلة والعقاب.

تجفيف منابع الفساد

□ من خلال القراءة الواعية للملفات الماضي والنظر إلى ما جرى برؤية وطنية ستقف أمام الإجراءات وما سمّي بأوامر الضبط والخطوات الاحترازية التي اعتسفت القوانين والأنظمة وتحولت إلى أداة من أدوات السلب والنهب والكسب غير المشروع، ومثّلت أخطر بؤر الفساد والإفساد.

إن فكرة الهيكلة الحقيقية لا بد أن تقوم على منهجية واضحة تترجم المعايير الدولية الواضحة كأساس للإصلاح الشامل، ومن أبرز البؤر والشوائب التي علقت بالمسار ولا بد من تجاوزها :

أ- التحكم في تموضعات الوحدات العسكرية :

على مدى العقود الثلاثة الماضية شكل هذا العامل أخطر بؤرة من بؤر الفساد ومصدراً للاحتقانات والصراعات الدموية البشعة التي ذهب ضحيتها مئات الأبرياء من أبناء هذا الوطن، وهي إشكالية عميقة شملت كل المدن الكبرى الرئيسية.

اختلطت الأوراق وحدث تداخل مريب في موضوع الدفاع والمخاطر المحدقة، وإخضاع الفكرة لإرادة قائد الوحدة العسكرية أخذ أبعاداً أخرى بعد التوسع العمراني الذي شهدته المدن الرئيسية، وكانت النتيجة حدوث أخطاء بشعة وقاتلة تمثلت في :

١- اتساع نطاق البناء العشوائي في كافة المناطق المحيطة بالمعسكرات، لأن الجنود وحدهم كان لهم الحق في البناء أو أصحاب الحظوة والجاه والنفوذ، إذ كان محظوراً الاقتراب من هذه المواضع من قبل المواطنين، وفي المقدمة ملاك الأراضي، بذريعة الأسرار العسكرية.

٢ - تحويل استراتيجية الدفاع الوطني إلى شماعة لوضع اليد على الأراضي العامة والخاصة والسيطرة التامة على التباب والجبال المحيطة بالمدن.

٣- تعدد مواطن الاحتقان وهز الأمن والسكينة العامة نتيجة تحول عدد كبير من الوجهاء والمشايخ والضباط إلى مافيا لنهب الأراضي باتجاهين:

الأول: اتفاق بعض القادة مع مافيا الأراضي باستغلال حاجة الجنود لاستغفالهم وإدخالهم في قوام جمعيات سكنية وهمية لأصحاب الدخل المحدود من الجنود للتحايل على الأنظمة واستخراج أوامر بالتملك، بعدها يخرج الجندي من المعادلة مقابل مبلغ زهيد.

الثاني: استغلال نفس المافيا لضعف الملاك الحقيقيين ونصب بعض الخيام والمسلحين على الأرض من باب الاستدراج والإيهام بوجود الخطر، وغيرها من الأساليب البشعة المخالفة للشرع والنظام والقانون.

٤- الأضرار المادية والفنية

هذا الجانب طالما كبد الدولة خسائر كبيرة كلما توقفت مخططات البناء أمام المعسكرات وحالت دون مواصلة الشوارع، إذ يتم إلغاء المخططات وإبدالها بأخرى تخضع لمعايير تموضعات الجيش إضافة إلى التعويضات الكبيرة التي تتكبدها خزينة الدولة كلما سعت إلى إزالة العشوائيات من أمام المخططات وتنفيذ الشوارع والمرافق العامة.

أما النواحي الفنية فتتمثل في انعدام التخطيط الموحد للأحياء السكنية وما يرتبط بها من لمسات جمالية تحافظ على المشهد الحضاري للمدن اليمنية، الفوضى والتكالب كانت سبب تعثر عدد كبير من الخطط والبرامج التي استهدفت الارتقاء بالمدن اليمنية، إطلاق أيادي النافذين واختلال القضاء أحبط كل شيء وكان سبب المنظر البشع ،للمدن اليمنية قد يتساءل البعض عن سبب حشر هذا الموضوع في الحديث عن هيكلة وإصلاح القوات المسلحة، وهو تساؤل مشروع، وللإجابة أقول إن الهدف تسليط الضوء على خطورة توظيف الأهداف والغايات العظيمة لخدمة أغراض ذاتية ومكاسب نفعية ضيقة بالذات عندما يطال التوظيف موضوع الدفاع والأمن والإخلال بمستويات الأداء الميداني لهذه المؤسسة لأنها العصى الغليظة التي تكسر الرقاب وتمنح شبه مشروعية للأخطاء والتجاوزات والأعمال والمخالفات غير المشروعة وتجعل الالتزام بالأنظمة والقوانين استثناء في هذا الأمر، حبذا لو تم تفعيل أهم بنود اتفاقية إعادة الوحدة التي قضت بإبعاد المعسكرات عن المدن وإزالة المظاهر المسلحة عنها وأن يتم تحديد تموضعات الوحدات العسكرية وفق خطة شاملة تلبي احتياجات استراتيجية الدفاع الوطنية بحيث تشمل الخطة أماكن التموضع وأسباب اختيارها وحرم كل معسكر وفقا لخرائط هندسية بعدها سلاح المهندسين وتقرها وزارة الدفاع أو المجلس الأعلى للدفاع الوطني.